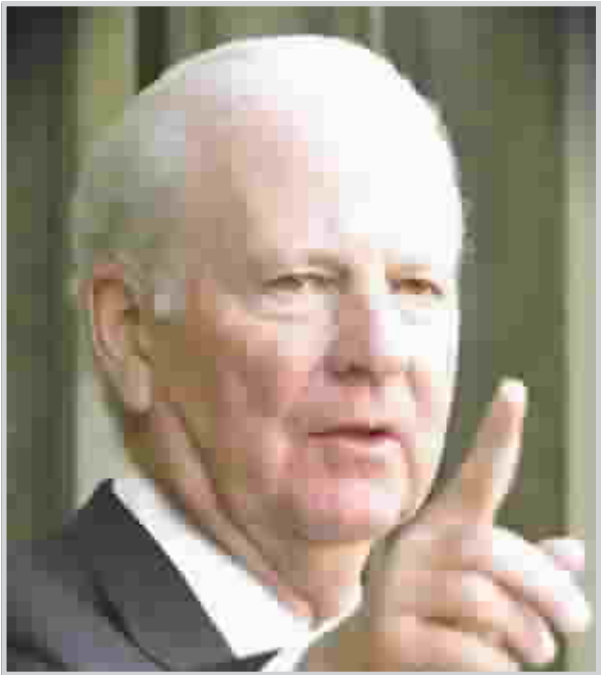


تقرير بيكر - هاملتون بين الواقعية، ودعم العراق الجديد ومكافأة المعتدي، وعودة لاساليب قمع الانتفاضة



تصنع به بعض الدول العربية وبعض الفرقاء على حساب النظام المركزي والفيدرالي الذي قرره الشعب العراقي.. وهذه مساومة خطيرة من معدّي التقرير.. إذ لا يمكن العيب بامور اساسية ودستورية لاغراض التنكيكات السياسية، ولارضاء البعض، بدون آليات دستورية وتوافقات وطنية كبرى. فالتقرير - وهو يسمى لمعالجة الاخطاء- يرتكب خطأ مفاهيمي، ويقرر عن خطأ بتقوية الحكومة المركزية على حساب الحكومات والادارات المحلية. وان رسم هذه المعادلة بان قوة طرف يجب ان يكون على حساب طرف آخر هو خطأ خطير، والحكم على العراق ومستقبله، وتزكية لتاريخ الاستبداد والظلم فيه، ليضع العراق امام خيارين اطلاقا، وهما: اما السقوط في شباك التقسيم والحرب الاهلية والتصفيات العرقية، واما السقوط في شباك الاستبداد. ومغني.. لكن بعضها غير دستوري وفيه قسر وفرض، لا لمصلحة واضحة سوى لارضاء البعض. فقرار الضحايا بحاجة الى منطق مقبول وقاعدة اصولية تسري على الجميع. فقد سارت الملايين الى الانتخابات وسط ظروف التهديد والقتل، لانهما وجدت في الانتخابات وسيلة للتثديد بالارهاب والعنف وبناء نظام ديمقراطي تمثيلي يتهي مشكلة الاستبداد والابتزاز في البلاد. فكيف يضمن الانتخابات وسيلة للتثديد بالارهاب والعنف والسياسية والاشراف القادمة - وسط هذه الظروف الامنية المقعدة- الى ما يطالب به من استثناءات وانتخابات لتعميد بعض السياسات المقشاة التي وردت في الدستور، حول الحقول الحالية، ودور الاقاليم والمحافظات في الاستعمار في غيرها..

وزيادة الانتاج ووضع العادات، وحماية المشتات، ورفع سياسات الدعم، وغيرها من توجهات المهادنة، وهو ما تقبلته عمومًا. وهو ما تضمنته التوصيتين ٦٢ و٦٣.

ويتعدى التقرير ايضا الى عدم التنصت الى واقع العراق، ومساعدات اعادة الاعمار، وطرق ادخال الشفافية في الانفاق الامريكى في العراق.. وطبيعة العاملين الامريكين في العراق، ومكتب الاستخبارات الفيدرالية ودوره في العراق، وهو ما تضمنته التوصيات ٦٧-٧٨، وهي امور عراقية تتعلق بامنه وسيادته مما يتطلب المراجعة والتدقيق.

في كل الاحوال يجب التعامل مع التقرير باقصى درجات الجدية، سواء في رفض بعض المقترحات، او قبول البعض الآخر، او تطوير ما دعاها. فالجانب الامريكى قد اوصى.. وان الكلمة النهائية يجب ان تكون للجانب العراقي، بما يسمح باختراق اسوار الازمة بكل جوانبها السياسية والاقتصادية.. ويدخل في دوائر الحل.. ويستعيد المبادرة.. ويكسب تأييد الشعب، ويعزز المكاسب التاريخية التي تحققت، ويواصل العملية السياسية، ويبنى دولة القانون والنظام، ويديم الحكومة المنتخبة الناجحة الفاعلة، ويوضح اوسع مجالات التعاون مع الآخرين، سواء داخل العراق او خارجه..

المهم ان يخرج الشيعية والسنة والاكرد وعموم الشعب منتصرا.. يجب ان ينتصر هؤلاء جميعا ليس ضد بعضهم البعض، بل ان ينتصروا على انفسهم.. وان ينتصروا لشعب العراق. فيرحبوا بقيادتهم وفضيلة العراق. فيهمزوا الارهاب، والعنف، والقتل، والطائفية، والاستبداد، والميليشيات، والجماعات المسلحة، وفرق الموت، وايه تسمية تبقى خارج القانون والنظام وسلطة الدولة والحكومة.. وان يستعيد العراق سيادته واستقلاله كاملا غير منقوص، لتعود القوات الاجنبية الى ديارها دون خوف من فراغ امني او ادعيات اراهبية او طائفية..

وسوية يجب ان تقول لا لسياسة الغالب والمغلوب.. ولا لسياسة الانتقام والحقد العمى.. ولا لسياسة نسيان عبر ودرس الماضي، او البقاء في اظلمة، او عدم النظر الى الحاضر، او المستقبل. ونعم لسياسة من دخل دار ابي سفيان فهو امن.. نعم لسياسة التعاون مع كل من يلقي السلاح ولم يرتكب جرائم كبرى، ويقبل باليقانون والنظام والدستور والعراق الجديد، ولا يستخدم الحريات والمؤسسات وسيلة للفضاء عليها. ونعم لمواصله الدرب، وبناء المؤسسات الدستورية والقانونية وسلطة القانون، وتوفير الامن، ووقف التهجير والقتل والحطف، ونجاح المصالحة الوطنية، وتحقيق المكاسب والخدمات واعادة اعمار البلاد، وانفصاح العراق على جبرانه والاجتمع الدولي على حد سواء

عادل عبد الصدي

بغداد ٢٠٠٦/١٢/١٠

مع أيار ٢٠٠٧ تطبيق قانون الميليشيات.. والصادقة على العدو. وانهاء جهود المصالحة لتتم الانتخابات المحلية للمحافظات في حزيران ٢٠٠٧.

٣-الامن والقوى المسلحة والقضاء والامن الجنائي: وهذه لها برنامج محدد ايضا. يبدأ بالمطالبة بزيادة ميزانية الامن في الموازنة العراقية.. ويستهدف تحقيق سيطرة الحكومة العراقية على الجيش ومع نيسان ٢٠٠٧، ليتم بحلول كانون ٢٠٠٧ سيطرة العراقيين على امن المحافظات، لكي يعتمد العراق على نفسه بحسود كسائون الاول ٢٠٠٧ ليتحول دور الولايات المتحدة الى توفير الدعم والاسناد وترك القيادة للعراقيين.

٤-القطاع النفطي: ومرتكز تشجيع تأسيس شركة ذات وطنية والحرب الاهلية والتصفيات العرقية، واما السقوط في شباك الاستبداد. ومغني.. لكن بعضها غير دستوري وفيه قسر وفرض، لا لمصلحة واضحة سوى لارضاء البعض. فقرار الضحايا بحاجة الى منطق مقبول وقاعدة اصولية تسري على الجميع. فقد سارت الملايين الى الانتخابات وسط ظروف التهديد والقتل، لانهما وجدت في الانتخابات وسيلة للتثديد بالارهاب والعنف والسياسية والاشراف القادمة - وسط هذه الظروف الامنية المقعدة- الى ما يطالب به من استثناءات وانتخابات لتعميد بعض السياسات المقشاة التي وردت في الدستور، حول الحقول الحالية، ودور الاقاليم والمحافظات في الاستعمار في غيرها..

وزيادة الانتاج ووضع العادات، وحماية المشتات، ورفع سياسات الدعم، وغيرها من توجهات المهادنة، وهو ما تقبلته عمومًا. وهو ما تضمنته التوصيتين ٦٢ و٦٣.

ويتعدى التقرير ايضا الى عدم التنصت الى واقع العراق، ومساعدات اعادة الاعمار، وطرق ادخال الشفافية في الانفاق الامريكى في العراق.. وطبيعة العاملين الامريكين في العراق، ومكتب الاستخبارات الفيدرالية ودوره في العراق، وهو ما تضمنته التوصيات ٦٧-٧٨، وهي امور عراقية تتعلق بامنه وسيادته مما يتطلب المراجعة والتدقيق.

في كل الاحوال يجب التعامل مع التقرير باقصى درجات الجدية، سواء في رفض بعض المقترحات، او قبول البعض الآخر، او تطوير ما دعاها. فالجانب الامريكى قد اوصى.. وان الكلمة النهائية يجب ان تكون للجانب العراقي، بما يسمح باختراق اسوار الازمة بكل جوانبها السياسية والاقتصادية.. ويدخل في دوائر الحل.. ويستعيد المبادرة.. ويكسب تأييد الشعب، ويعزز المكاسب التاريخية التي تحققت، ويواصل العملية السياسية، ويبنى دولة القانون والنظام، ويديم الحكومة المنتخبة الناجحة الفاعلة، ويوضح اوسع مجالات التعاون مع الآخرين، سواء داخل العراق او خارجه..

المهم ان يخرج الشيعية والسنة والاكرد وعموم الشعب منتصرا.. يجب ان ينتصر هؤلاء جميعا ليس ضد بعضهم البعض، بل ان ينتصروا على انفسهم.. وان ينتصروا لشعب العراق. فيرحبوا بقيادتهم وفضيلة العراق. فيهمزوا الارهاب، والعنف، والقتل، والطائفية، والاستبداد، والميليشيات، والجماعات المسلحة، وفرق الموت، وايه تسمية تبقى خارج القانون والنظام وسلطة الدولة والحكومة.. وان يستعيد العراق سيادته واستقلاله كاملا غير منقوص، لتعود القوات الاجنبية الى ديارها دون خوف من فراغ امني او ادعيات اراهبية او طائفية..

وسوية يجب ان تقول لا لسياسة الغالب والمغلوب.. ولا لسياسة الانتقام والحقد العمى.. ولا لسياسة نسيان عبر ودرس الماضي، او البقاء في اظلمة، او عدم النظر الى الحاضر، او المستقبل. ونعم لسياسة من دخل دار ابي سفيان فهو امن.. نعم لسياسة التعاون مع كل من يلقي السلاح ولم يرتكب جرائم كبرى، ويقبل باليقانون والنظام والدستور والعراق الجديد، ولا يستخدم الحريات والمؤسسات وسيلة للفضاء عليها. ونعم لمواصله الدرب، وبناء المؤسسات الدستورية والقانونية وسلطة القانون، وتوفير الامن، ووقف التهجير والقتل والحطف، ونجاح المصالحة الوطنية، وتحقيق المكاسب والخدمات واعادة اعمار البلاد، وانفصاح العراق على جبرانه والاجتمع الدولي على حد سواء

٣- من هم الاعضاء فعلا ومن هم الاصدقاء.. من يدفع العملية للامام ومن يعرفها.. من يريد انجاح التجربة ومن يريد افشالها؟ اسئلة ضرورية لمن يريد ان يضع استنتاجات وسياسات استراتيجية. فنحن لا يمكننا ان نمنع على بعض الساسة الامريكاني ان يتقدموا بحلول تكتيكية وسريعة لمواجهة الازمة العراقية وانارها المحلية او في الولايات المتحدة. ولتقسيم هذه الحلول وامكانية نجاحها.. هل نظر السيد بيكر ورفاقه كيف؟ واين سقط الضحايا الامريكاني؟ ومن يقتل واين جندي امريكى شهيدا؟ واين وكيف انفضت المياريات ال ٤٠٠ لحد الآن؟. وكيف تنفق المليارات الثمانية شهريا.. وكيف اندلع العنف الطائفي بعد سامراء. ولماذا يقتل السنة العرب على ايدي الارهابيين والصداميين؟. ولماذا تطورت الميليشيات بهذا الشكل؟ ولماذا الاساءة للقوى السياسية المسؤولة؟ وتصويرها بانها تتنافس على السلطة، في حين انها تدعو للتوافق والشاركة، وتقدم التنازلات في هذا الطريق، بعد ان قدمت تضحيات هائلة لمقارعة النظام السابق.. ولم تستخدم اسلوب الارهاب والقتل، الذي صار سبيلا للارتزاق السياسي، والحصول على المكاسب، كما تكافى ذلك لجنة بيكر بعض القوى والشخصيات... ولماذا النظر الى المخالفات والاستثناءات والقضايا الظرفية، وعدم الوقوف عند القضايا الكبرى والاساسية؟. هذه وقائع اساسية تشير الى القوى المتحركة سابقا وحاليا، والتي كان يجب ان يركز عليها التقرير، ليستطيع ان يخرج باستنتاجات اكثر واقعية، في قضايا المصالحة الوطنية، والمشاركة والامن، وتحسين اداء الحكومة، وقيام العراق بالتزاماته.

هذه نماذج لاسئلة نرى ان التقرير لو بدأ بها لكان اكثر دقة وتوازنا ومصالحة لكل الاطراف العراقية، ولايجاد حلول عملية وحقيقية تسمح بالتقدم في طريق حل الازمة ولتجاح اللدوران للعودة بعد فترة الى نقطة البداية ليس الا.

والان، وبعد هذه النظرة في بنات التقرير الاساسية لابد من وقفة مع مضامين التقرير وتوصياته، علما ان لنا اشكالات عديدة اخرى تتعلق مع تعامله مع الشخصيات والقوى، لا مجال لطرحها الان.

١- موجز عام للتقرير
١- ان التقرير مقدم من الجمهوريين والديمقراطيين في اطار نظرة مشتركة لمواجهة الازمة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق.. فهو غير ملزم جزئيا او كليا في كل نصدر فيه التوصيات والاورام التشريعية او التنفيذية. بالمقابل، سيكون التقرير على جانب كبير من الموضوعية التقريرية والمعنوية، وستعتمد عليه الادارة والمؤسسات الامريكية في تقرير عدد من سياساتها المقبلة، ولن يكون بمقدورها تجاهله تماما. كما سيبحثي التقرير باهتمام دولي واقليمي كبير ايضا.

٢- يتناول التقرير تقدير الاوضاع في العراق بجوانبها التالية:الامنية والسياسية والاقتصادية والدولية. فيخرج بسلسلة من الاستنتاجات مفادها التالي: ان الولايات المتحدة قد قدمت تضحيات بشرية ومادية كبيرة، وانها زالت الجهود الجبارة المبذولة الا ان الوضع ما زال غامضا ويتردى باستمرار. وان الحكومة العراقية الان غير قادرة على الحكم والاستمرار والدفاع عن نفسها بدون دعم الولايات المتحدة. وان العراقيين غير مستعتمين بانهم يجب ان يتحملوا مسؤولية مستقبلهم. وان جيران العراق ومعظم القوى الدولية غير مستعتمين للعب دور فاعل وبناء في دعم العراق. وان قدرة الولايات المتحدة لايجاد الحلول لتراجع وان الوقت يمر بسرعة" (ص ٣٢).

٣- يشير التقرير الى مخاطر استمرار تدهور الاوضاع التي يمكن ان يقود الي: انهيار وفوضى وتصفيات عرقية.. ومعاداة اضافية للشعب العراقي.. وانتقال الازمة للدول الجاورة.. وامكانية ظهور دكتاتورية جديدة في العراق.. والتدخل التركي الايرانى.. واستيلاء ايران على ابار النفط.. وصدام شيعي/سني اقليمي.. وقلافل شيعية في دول يتواجدون فيها.. وزيادة اسعار النفط.. وتصاعد الازهاق ودور القاعدة، التي اصبحت تعمل بحرية في العراق والتي قد تزداد هجماتها في اوربا.. وان موقف الولايات المتحدة قد يعانني اكثر اذا عمت الفوضى العراق، ما سيضعف تأثيرها في البلاد العربية والعالم الاسلامي. ويريد من عملية الاستقطاب في داخل الولايات المتحدة، كما يحصل حاليا، رغم ان العراقيين اتخذوا بعض الخطوات الايجابية

بعض سقوط صدام، ومنها استعدادتهم للسيادة، والقيام بالانتخابات، واعادة الدستور، واختيار حكومة منتخبة (ص٣٦) -٤- ومن باب اسقاط الخيرات غير المناسبة يعرض التقرير اربعة خيارات بديلة لمعالجة الوضع وهي: (ص ٣٧-٣٩)
١- الانسحاب المبكر: وهو قرار خاطي، وسيولد فراغا واقتتالا طائفيًا، وماسي اسنانية، وهزات اقليمية، وتهديدات للاقتصاد العام، وهو ما قد تعتبره "القاعدة" نصرا لها، مما سيرغمنا للعودة الى العراق كما يقدر التقرير.

٢- مواصلة السياسة الحالية: ويتلخص هذا الموقف بان "الانسحاب سيجعل الامور اسوء لكن الاستمرار بنفس السياسات لن يجعل الامور افضل".
٣- زيادة عدد القوات: واعتبر التقرير ان هذا الاجراء لن يخفف العنف في العراق حيث سيؤدي الى تفاقم حالات تترك القوات المنطقية. اضافة الى ان مثل هذا الاجراء سيضعف قدرات الولايات المتحدة في مناطق اخرى كالنيانسان.

التوجه الى ثلاثة اقاليم: وهو ما يعتبر غير حلا مكلفا لان الحدود بين الطوائف غير معرفة بوضوح، وان التوجه بسرعة لمثل هذا الحل قد يؤدي الى انتقال كبير للسكان، وانهيار قوى الامن، وازدياد نفوذ الميليشيات، والحاضر على حد سواء.

٢- ما هي اعداد الضحايا والمهجريين والجرى من الشيعية والسنة وغيرهم، ونسب غلو في وصف امور وتخفيف في تخصيص اخرى، لا لشيء سوى لاعتبارات لها علاقة بشايع كثيرة الا الفهم الموضوعي للاوضاع..

استنباط نتائج بناء على تقولات او مسوحات غير جديده، لتقرير يريد لنفسه الجديده والصوابية.

٣- من هم الاعضاء فعلا ومن هم الاصدقاء.. من يدفع العملية للامام ومن يعرفها.. من يريد انجاح التجربة ومن يريد افشالها؟ اسئلة ضرورية لمن يريد ان يضع استنتاجات وسياسات استراتيجية. فنحن لا يمكننا ان نمنع على بعض الساسة الامريكاني ان يتقدموا بحلول تكتيكية وسريعة لمواجهة الازمة العراقية وانارها المحلية او في الولايات المتحدة. ولتقسيم هذه الحلول وامكانية نجاحها.. هل نظر السيد بيكر ورفاقه كيف؟ واين سقط الضحايا الامريكاني؟ ومن يقتل واين جندي امريكى شهيدا؟ واين وكيف انفضت المياريات ال ٤٠٠ لحد الآن؟. وكيف تنفق المليارات الثمانية شهريا.. وكيف اندلع العنف الطائفي بعد سامراء. ولماذا يقتل السنة العرب على ايدي الارهابيين والصداميين؟. ولماذا تطورت الميليشيات بهذا الشكل؟ ولماذا الاساءة للقوى السياسية المسؤولة؟ وتصويرها بانها تتنافس على السلطة، في حين انها تدعو للتوافق والشاركة، وتقدم التنازلات في هذا الطريق، بعد ان قدمت تضحيات هائلة لمقارعة النظام السابق.. ولم تستخدم اسلوب الارهاب والقتل، الذي صار سبيلا للارتزاق السياسي، والحصول على المكاسب، كما تكافى ذلك لجنة بيكر بعض القوى والشخصيات... ولماذا النظر الى المخالفات والاستثناءات والقضايا الظرفية، وعدم الوقوف عند القضايا الكبرى والاساسية؟. هذه وقائع اساسية تشير الى القوى المتحركة سابقا وحاليا، والتي كان يجب ان يركز عليها التقرير، ليستطيع ان يخرج باستنتاجات اكثر واقعية، في قضايا المصالحة الوطنية، والمشاركة والامن، وتحسين اداء الحكومة، وقيام العراق بالتزاماته.

هذه نماذج لاسئلة نرى ان التقرير لو بدأ بها لكان اكثر دقة وتوازنا ومصالحة لكل الاطراف العراقية، ولايجاد حلول عملية وحقيقية تسمح بالتقدم في طريق حل الازمة ولتجاح اللدوران للعودة بعد فترة الى نقطة البداية ليس الا.

والان، وبعد هذه النظرة في بنات التقرير الاساسية لابد من وقفة مع مضامين التقرير وتوصياته، علما ان لنا اشكالات عديدة اخرى تتعلق مع تعامله مع الشخصيات والقوى، لا مجال لطرحها الان.

١- موجز عام للتقرير
١- ان التقرير مقدم من الجمهوريين والديمقراطيين في اطار نظرة مشتركة لمواجهة الازمة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق.. فهو غير ملزم جزئيا او كليا في كل نصدر فيه التوصيات والاورام التشريعية او التنفيذية. بالمقابل، سيكون التقرير على جانب كبير من الموضوعية التقريرية والمعنوية، وستعتمد عليه الادارة والمؤسسات الامريكية في تقرير عدد من سياساتها المقبلة، ولن يكون بمقدورها تجاهله تماما. كما سيبحثي التقرير باهتمام دولي واقليمي كبير ايضا.

٢- يتناول التقرير تقدير الاوضاع في العراق بجوانبها التالية:الامنية والسياسية والاقتصادية والدولية. فيخرج بسلسلة من الاستنتاجات مفادها التالي: ان الولايات المتحدة قد قدمت تضحيات بشرية ومادية كبيرة، وانها زالت الجهود الجبارة المبذولة الا ان الوضع ما زال غامضا ويتردى باستمرار. وان الحكومة العراقية الان غير قادرة على الحكم والاستمرار والدفاع عن نفسها بدون دعم الولايات المتحدة. وان العراقيين غير مستعتمين بانهم يجب ان يتحملوا مسؤولية مستقبلهم. وان جيران العراق ومعظم القوى الدولية غير مستعتمين للعب دور فاعل وبناء في دعم العراق. وان قدرة الولايات المتحدة لايجاد الحلول لتراجع وان الوقت يمر بسرعة" (ص ٣٢).

٣- يشير التقرير الى مخاطر استمرار تدهور الاوضاع التي يمكن ان يقود الي: انهيار وفوضى وتصفيات عرقية.. ومعاداة اضافية للشعب العراقي.. وانتقال الازمة للدول الجاورة.. وامكانية ظهور دكتاتورية جديدة في العراق.. والتدخل التركي الايرانى.. واستيلاء ايران على ابار النفط.. وصدام شيعي/سني اقليمي.. وقلافل شيعية في دول يتواجدون فيها.. وزيادة اسعار النفط.. وتصاعد الازهاق ودور القاعدة، التي اصبحت تعمل بحرية في العراق والتي قد تزداد هجماتها في اوربا.. وان موقف الولايات المتحدة قد يعانني اكثر اذا عمت الفوضى العراق، ما سيضعف تأثيرها في البلاد العربية والعالم الاسلامي. ويريد من عملية الاستقطاب في داخل الولايات المتحدة، كما يحصل حاليا، رغم ان العراقيين اتخذوا بعض الخطوات الايجابية

بعض سقوط صدام، ومنها استعدادتهم للسيادة، والقيام بالانتخابات، واعادة الدستور، واختيار حكومة منتخبة (ص٣٦) -٤- ومن باب اسقاط الخيرات غير المناسبة يعرض التقرير اربعة خيارات بديلة لمعالجة الوضع وهي: (ص ٣٧-٣٩)
١- الانسحاب المبكر: وهو قرار خاطي، وسيولد فراغا واقتتالا طائفيًا، وماسي اسنانية، وهزات اقليمية، وتهديدات للاقتصاد العام، وهو ما قد تعتبره "القاعدة" نصرا لها، مما سيرغمنا للعودة الى العراق كما يقدر التقرير.

٢- مواصلة السياسة الحالية: ويتلخص هذا الموقف بان "الانسحاب سيجعل الامور اسوء لكن الاستمرار بنفس السياسات لن يجعل الامور افضل".
٣- زيادة عدد القوات: واعتبر التقرير ان هذا الاجراء لن يخفف العنف في العراق حيث سيؤدي الى تفاقم حالات تترك القوات المنطقية. اضافة الى ان مثل هذا الاجراء سيضعف قدرات الولايات المتحدة في مناطق اخرى كالنيانسان.

التوجه الى ثلاثة اقاليم: وهو ما يعتبر غير حلا مكلفا لان الحدود بين الطوائف غير معرفة بوضوح، وان التوجه بسرعة لمثل هذا الحل قد يؤدي الى انتقال كبير للسكان، وانهيار قوى الامن، وازدياد نفوذ الميليشيات، والحاضر على حد سواء.

٢- ما هي اعداد الضحايا والمهجريين والجرى من الشيعية والسنة وغيرهم، ونسب غلو في وصف امور وتخفيف في تخصيص اخرى، لا لشيء سوى لاعتبارات لها علاقة بشايع كثيرة الا الفهم الموضوعي للاوضاع..

استنباط نتائج بناء على تقولات او مسوحات غير جديده، لتقرير يريد لنفسه الجديده والصوابية.

٣- من هم الاعضاء فعلا ومن هم الاصدقاء.. من يدفع العملية للامام ومن يعرفها.. من يريد انجاح التجربة ومن يريد افشالها؟ اسئلة ضرورية لمن يريد ان يضع استنتاجات وسياسات استراتيجية. فنحن لا يمكننا ان نمنع على بعض الساسة الامريكاني ان يتقدموا بحلول تكتيكية وسريعة لمواجهة الازمة العراقية وانارها المحلية او في الولايات المتحدة. ولتقسيم هذه الحلول وامكانية نجاحها.. هل نظر السيد بيكر ورفاقه كيف؟ واين سقط الضحايا الامريكاني؟ ومن يقتل واين جندي امريكى شهيدا؟ واين وكيف انفضت المياريات ال ٤٠٠ لحد الآن؟. وكيف تنفق المليارات الثمانية شهريا.. وكيف اندلع العنف الطائفي بعد سامراء. ولماذا يقتل السنة العرب على ايدي الارهابيين والصداميين؟. ولماذا تطورت الميليشيات بهذا الشكل؟ ولماذا الاساءة للقوى السياسية المسؤولة؟ وتصويرها بانها تتنافس على السلطة، في حين انها تدعو للتوافق والشاركة، وتقدم التنازلات في هذا الطريق، بعد ان قدمت تضحيات هائلة لمقارعة النظام السابق.. ولم تستخدم اسلوب الارهاب والقتل، الذي صار سبيلا للارتزاق السياسي، والحصول على المكاسب، كما تكافى ذلك لجنة بيكر بعض القوى والشخصيات... ولماذا النظر الى المخالفات والاستثناءات والقضايا الظرفية، وعدم الوقوف عند القضايا الكبرى والاساسية؟. هذه وقائع اساسية تشير الى القوى المتحركة سابقا وحاليا، والتي كان يجب ان يركز عليها التقرير، ليستطيع ان يخرج باستنتاجات اكثر واقعية، في قضايا المصالحة الوطنية، والمشاركة والامن، وتحسين اداء الحكومة، وقيام العراق بالتزاماته.

هذه نماذج لاسئلة نرى ان التقرير لو بدأ بها لكان اكثر دقة وتوازنا ومصالحة لكل الاطراف العراقية، ولايجاد حلول عملية وحقيقية تسمح بالتقدم في طريق حل الازمة ولتجاح اللدوران للعودة بعد فترة الى نقطة البداية ليس الا.

والان، وبعد هذه النظرة في بنات التقرير الاساسية لابد من وقفة مع مضامين التقرير وتوصياته، علما ان لنا اشكالات عديدة اخرى تتعلق مع تعامله مع الشخصيات والقوى، لا مجال لطرحها الان.

١- موجز عام للتقرير
١- ان التقرير مقدم من الجمهوريين والديمقراطيين في اطار نظرة مشتركة لمواجهة الازمة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق.. فهو غير ملزم جزئيا او كليا في كل نصدر فيه التوصيات والاورام التشريعية او التنفيذية. بالمقابل، سيكون التقرير على جانب كبير من الموضوعية التقريرية والمعنوية، وستعتمد عليه الادارة والمؤسسات الامريكية في تقرير عدد من سياساتها المقبلة، ولن يكون بمقدورها تجاهله تماما. كما سيبحثي التقرير باهتمام دولي واقليمي كبير ايضا.

٢- يتناول التقرير تقدير الاوضاع في العراق بجوانبها التالية:الامنية والسياسية والاقتصادية والدولية. فيخرج بسلسلة من الاستنتاجات مفادها التالي: ان الولايات المتحدة قد قدمت تضحيات بشرية ومادية كبيرة، وانها زالت الجهود الجبارة المبذولة الا ان الوضع ما زال غامضا ويتردى باستمرار. وان الحكومة العراقية الان غير قادرة على الحكم والاستمرار والدفاع عن نفسها بدون دعم الولايات المتحدة. وان العراقيين غير مستعتمين بانهم يجب ان يتحملوا مسؤولية مستقبلهم. وان جيران العراق ومعظم القوى الدولية غير مستعتمين للعب دور فاعل وبناء في دعم العراق. وان قدرة الولايات المتحدة لايجاد الحلول لتراجع وان الوقت يمر بسرعة" (ص ٣٢).

٣- يشير التقرير الى مخاطر استمرار تدهور الاوضاع التي يمكن ان يقود الي: انهيار وفوضى وتصفيات عرقية.. ومعاداة اضافية للشعب العراقي.. وانتقال الازمة للدول الجاورة.. وامكانية ظهور دكتاتورية جديدة في العراق.. والتدخل التركي الايرانى.. واستيلاء ايران على ابار النفط.. وصدام شيعي/سني اقليمي.. وقلافل شيعية في دول يتواجدون فيها.. وزيادة اسعار النفط.. وتصاعد الازهاق ودور القاعدة، التي اصبحت تعمل بحرية في العراق والتي قد تزداد هجماتها في اوربا.. وان موقف الولايات المتحدة قد يعانني اكثر اذا عمت الفوضى العراق، ما سيضعف تأثيرها في البلاد العربية والعالم الاسلامي. ويريد من عملية الاستقطاب في داخل الولايات المتحدة، كما يحصل حاليا، رغم ان العراقيين اتخذوا بعض الخطوات الايجابية

بعض سقوط صدام، ومنها استعدادتهم للسيادة، والقيام بالانتخابات، واعادة الدستور، واختيار حكومة منتخبة (ص٣٦) -٤- ومن باب اسقاط الخيرات غير المناسبة يعرض التقرير اربعة خيارات بديلة لمعالجة الوضع وهي: (ص ٣٧-٣٩)
١- الانسحاب المبكر: وهو قرار خاطي، وسيولد فراغا واقتتالا طائفيًا، وماسي اسنانية، وهزات اقليمية، وتهديدات للاقتصاد العام، وهو ما قد تعتبره "القاعدة" نصرا لها، مما سيرغمنا للعودة الى العراق كما يقدر التقرير.

٢- مواصلة السياسة الحالية: ويتلخص هذا الموقف بان "الانسحاب سيجعل الامور اسوء لكن الاستمرار بنفس السياسات لن يجعل الامور افضل".
٣- زيادة عدد القوات: واعتبر التقرير ان هذا الاجراء لن يخفف العنف في العراق حيث سيؤدي الى تفاقم حالات تترك القوات المنطقية. اضافة الى ان مثل هذا الاجراء سيضعف قدرات الولايات المتحدة في مناطق اخرى كالنيانسان.

التوجه الى ثلاثة اقاليم: وهو ما يعتبر غير حلا مكلفا لان الحدود بين الطوائف غير معرفة بوضوح، وان التوجه بسرعة لمثل هذا الحل قد يؤدي الى انتقال كبير للسكان، وانهيار قوى الامن، وازدياد نفوذ الميليشيات، والحاضر على حد سواء.

٢- ما هي اعداد الضحايا والمهجريين والجرى من الشيعية والسنة وغيرهم، ونسب غلو في وصف امور وتخفيف في تخصيص اخرى، لا لشيء سوى لاعتبارات لها علاقة بشايع كثيرة الا الفهم الموضوعي للاوضاع..

غياب هذا الجانب خطير جداً، خصوصاً وهو يشير في مواقع من التقرير الى "اننا نعمد كثيراً على الآخرين لتقديم المعلومات لنا، وغالباً لا نفهم ما نقرر لاننا لا نفهم مضمون ما نخبر به من ٩٤"، وفي مجموع السفراء الامريكية في بغداد التي يبلغ عددها ١٠٠٠ موظف هناك ٣٣ يتكلمون بالعربية وان ٦ منهم فقط بمستوى جيد.. وان هناك اقل من ١٠ من المحللين.. تتجاوز خدماتهم العاملين لتجربة التمدد.. وان المحللين الذين يكسبون تجرية غالباً ما يتم نقلهم لياتي محلولون جيد.. ويقرر التقرير في الصفحة ٩٤ بأنه لا يوجد جهد كاف " لتشخيص مواقع الارهاب الوطنية والمنطقية، وفهمها على الصعيدين الطبيعي والحقلي.. وعرفه الطبيعية الاجتماعية والسياسية، وقدراتها وتصويها وعلاقتها بالقوات الحكومية الامنية، فنحن متخلفون تماماً عما يجب لنصناع السياسة ان يعرفوه (ليقتروا ان سياساتهم).. فاذا كانت هذه هي الحقيقية، فهل تم تجاوز هذه النواقص لتقديم التوصيات، ان في السطين بسلة.. وتم الاعتماد على اقل قول لم تفهم مضامينها.. وهذا ما نعتمد ان التقرير قد وقع فيه في مواقع عديدة. فهو تقرير اعتمد على بعض

المستعاب مع نقص معرفه تلاوين وتداخلات الملف العراقي. فإراد ارضاء طرف فسقط في اشارة قلق بل وغضب مختلف الاطراف. وازاد تفعيل الية وزخم، فهدد بتدمير اليات وزخم اكبر واعظم.

ان موقف السيد بيكر ورفيقه يدركنا -عندما كان السيد بيكر وزيراً للخارجية- بكيفية معالجة الموقف عند الانتفاضة في شبان/ آذار ١٩٩١ وما اشارته من مخاوف داخلية او لدى بعض الدول الاقليمية.. وما طرحته بعض الدوائر عن دور ايران.. والكلام عن تقسيم العراق.. وقيام دولة كردية في الشمال.. وشيعية في الجنوب. الخ. وعندما قبل ذلك المنطق حينذاك، قبل معه السماح للجيش العراقي للتعامل مع الانتفاضة بالشكل المعروف، والتي قادت الى تلك الجرائم البشعة.. والتي تحمل الولايات المتحدة تلك المسؤولية الاخلاقية والمالية، التي سمحت بباداة العراقيين، وحجز الطريق امام حل ناجز. فبدلاً من ان يسمح للعراقيين بالتقدم نحو حل جذري كان سيحجب العراق كل تلك الماسي، سمح لصدام بنزب الانتفاضة والانتقام من العراقيين.. ودخل العراق نفقاً مظلماً ما زلنا نعيش تداعياته. سياسيات سطحية، واستنتاجات سريعة، وسياسات تكتيكية وقصيرة قادت لاحقا لحرب قاسية، سرعان ما ارتدت على الولايات المتحدة نفسها، وهو ما يحاول تقرير بيكر ان يعالجها، فهو وزخم اراكتنا فارق الموضوع والزمن، الا اننا نرجو ان لا يتم التعامل مع تدهور الاوضاع حالياً بنفس العقلية والمعالجات المتسرعة التي تعاملت مع الانتفاضة فزادت من معاناة الجميع بدون استثناء. فكمما يذكر التقرير نفسه في احدي فقراته.. فان حلولاً غير صحيحة ستقود الى عودة الولايات المتحدة الى العراق، حتى وان انسحبت منه حالياً..

الحل الصحيح يأتي مع الفهم الصحيح، فكما يجب ان نصارع شعبنا في العراق فان على الساسة الامريكاني ان يصارحوا بشهيم وزوهم العام.. فالجميع يتحمل المسؤولية التاريخية والاطعاه الظرفية.. ولعل الطرف الاقل مسؤولة في ذلك هو الشعب العراقي ورفاقه السياسية والتي قالت دائماً كلمتها الصادقة وسعت لتحمل مسؤولياتها، دون ان يلتفت اليها غالباً بما يكفي.. ففرضت عليها سياسات صارت وكأنها المسؤولة عنها.

وزعم فارق الاوضاع والقوى لكن اللعب على نفس الاوتار والمباني امر مقلق ومثير. هناك غلو في وصف امور وتخفيف في تخصيص اخرى، لا لشيء سوى لاعتبارات لها علاقة بشايع كثيرة الا الفهم الموضوعي للاوضاع..

ويعتمد ان التقرير قد وقع فيه في مواقع عديدة. فهو تقرير اعتمد على بعض المستعاب مع نقص معرفه تلاوين وتداخلات الملف العراقي. فإراد ارضاء طرف فسقط في اشارة قلق بل وغضب مختلف الاطراف. وازاد تفعيل الية وزخم، فهدد بتدمير اليات وزخم اكبر واعظم.

ان موقف السيد بيكر ورفيقه يدركنا -عندما كان السيد بيكر وزيراً للخارجية- بكيفية معالجة الموقف عند الانتفاضة في شبان/ آذار ١٩٩١ وما اشارته من مخاوف داخلية او لدى بعض الدول الاقليمية.. وما طرحته بعض الدوائر عن دور ايران.. والكلام عن تقسيم العراق.. وقيام دولة كردية في الشمال.. وشيعية في الجنوب. الخ. وعندما قبل ذلك المنطق حينذاك، قبل معه السماح للجيش العراقي للتعامل مع الانتفاضة بالشكل المعروف، والتي قادت الى تلك الجرائم البشعة.. والتي تحمل الولايات المتحدة تلك المسؤولية الاخلاقية والمالية، التي سمحت بباداة العراقيين، وحجز الطريق امام حل ناجز. فبدلاً من ان يسمح للعراقيين بالتقدم نحو حل جذري كان سيحجب العراق كل تلك الماسي، سمح لصدام بنزب الانتفاضة والانتقام من العراقيين.. ودخل العراق نفقاً مظلماً ما زلنا نعيش تداعياته. سياسيات سطحية، واستنتاجات سريعة، وسياسات تكتيكية وقصيرة قادت لاحقا لحرب قاسية، سرعان ما ارتدت على الولايات المتحدة نفسها، وهو ما يحاول تقرير بيكر ان يعالجها، فهو وزخم اراكتنا فارق الموضوع والزمن، الا اننا نرجو ان لا يتم التعامل مع تدهور الاوضاع حالياً بنفس العقلية والمعالجات المتسرعة التي تعاملت مع الانتفاضة فزادت من معاناة الجميع بدون استثناء. فكمما يذكر التقرير نفسه في احدي فقراته.. فان حلولاً غير صحيحة ستقود الى عودة الولايات المتحدة الى العراق، حتى وان انسحبت منه حالياً..

الحل الصحيح يأتي مع الفهم الصحيح، فكما يجب ان نصارع شعبنا في العراق فان على الساسة الامريكاني ان يصارحوا بشهيم وزوهم العام.. فالجميع يتحمل المسؤولية التاريخية والاطعاه الظرفية.. ولعل الطرف الاقل مسؤولة في ذلك هو الشعب العراقي ورفاقه السياسية والتي قالت دائماً كلمتها الصادقة وسعت لتحمل مسؤولياتها، دون ان يلتفت اليها غالباً بما يكفي.. ففرضت عليها سياسات صارت وكأنها المسؤولة عنها.

وزعم فارق الاوضاع والقوى لكن اللعب على نفس الاوتار والمباني امر مقلق ومثير. هناك غلو في وصف امور وتخفيف في تخصيص اخرى، لا لشيء سوى لاعتبارات لها علاقة بشايع كثيرة الا الفهم الموضوعي للاوضاع..